الحدث

بعد نحو ثلاثة اعوام من الهدوء النسبي وسط بغداد، هز تفجيران انتحاريان، امس، المنطقة ليتسببا بسقوط 33 قتيلاً واكثر من 110 جرحى في حصيلة مرشحة للارتفاع. وبينما لم تثبت اي جهة حتى عصر امس الاعتداء، كانت اصابع الاتهام توجه لـ«داعش»، وسط مخاوف من عمليات إضافية

اعتداء بغداد مجزرة تنهي الهدوء النسبي

بغداد ـ **سلام الجاف**
اكثم سيف الدين

في اعتداء دام أعاد إلى الأذهان سنوات الانهيار الأمني الذي عاشته العاصمة العراقية بغداد بين 2005 و2009، وبعد نحو 3 سنوات من الهدوء النسبي إثر إعلان الانتصار على تنظيم «داعش» عام 2017، هز انفجاران انتحاريان منطقة الباب الشرقي، وسط بغداد، وتسببا بسقوط أكثر من 140 شخصاً بين قتيل وجريح، لنُطرح أكثر من تساؤل حول كيفية وصول الانتحاريين إلى المنطقة المحاطة بالحواجز الأمنية، إضافة إلى مخاوف بشأن الاستحقاقات السياسية، لا سيما أن هذا التطور جاء بعد يوم واحد من تحديد الموعد الرسمي للانتخابات في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

ونفذ انتحاريان بواسطة حزامين ناسفين هجومين بفارق زمني لا يتجاوز الدقيقتين في منطقة الباب الشرقي، وسط بغداد، قرب سوق لبيع الملابس المستعملة والأجهزة الكهربائية والمنزلية، ما أدى إلى مقتل 33 عراقياً على الأقل وجرح أكثر من 110، في حصيلة يُرجح أن ترتفع بسبب خطورة حالات الجرحى. وحول تفاصيل التفجيرين، قال مسؤول عسكري في قيادة عمليات بغداد، لـ«العربي الجديد»، إن الانفجار الأول وقع وسط شارع يحتشد بالباعة الجوالين ومتبضعين على جانبيه حيث تباع المواد المستعملة من ملابس ولعب أطفال وأجهزة كهربائية مستعملة، وعادة لا يقصده إلا أبناء الطبقة الفقيرة من المجتمع، لافتاً إلى أنه بعد الانفجار الأول واحتشاد الناس لإسعاف الأشخاص الذين سقطوا بنحو دقيقتين، فجر انتحاري آخر نفسه وسط تجمع مماثل للمواطنين. ووفقاً للمسؤول، فإن الضحايا تم توزيعهم على ثلاثة مستشفيات قريبة بسبب عددهم الكبير واجتهاد المواطنين في نقل قسم منهم قبل وصول سيارات الإسعاف. وأغلق الجيش العراقي المنطقة بما فيها ساحتا غرناطة والطيران، ومنع التجول ومرور السيارات، بينما شوهد انتشار مكثف للأمن عند مداخل المنطقة الخضراء وقطع جسر الجمهورية الرابط بين جانبي الكرخ والرصافة. وشهدت العاصمة، وكذلك محافظتا ذي قار وكربلاء، جنوب البلاد، إجراءات أمنية مشددة بعد التفجيرين. والمنطقة التي وقع فيها التفجيران تُعتبر من المناطق المحصنة أمنياً، بسبب تاريخ من التفجيرات الدموية في تلك المنطقة خلال السنوات الأولى من الاحتلال الأميركي للعراق بعد عام 2004، وكونها تزدحم بالمواطنين وتمثل عقدة مواصلات مهمة وقريبة من المنطقة الخضراء وساحة التحرير، معقل الاحتجاجات الرئيس في العاصمة. وتوجد نحو 4 نقاط وحواجز أمنية يتوجب المرور بها قبل الدخول إلى المنطقة، وهو ما يطرح تساؤلات حول كيفية تمكّن الانتحاريين من الدخول إلى المنطقة. وبعيد التفجيرين، ترأس رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي اجتماعاً أمنياً رفيعاً حضره كبار المسؤولين والقادة الأمنيين، وبحث في أسباب الخرق الأمني الذي وقع وسط بغداد، وسبل تلافي تكراره، ووضع خطط جديدة تتناسب مع حجم التهديد الأمني الجديد. وأفادت وكالة الأنباء العراقية بأن الكاظمي أمر بإجراء تغييرات في مفاصل الأجهزة الأمنية والاستخبارية المسؤولة عن الحادث.

وبينما لم تعلن أي جهة حتى عصر أمس مسؤوليتها عن الهجوم، قال مدير الدفاع المدني اللواء كاظم سلمان للصحافيين: «ربما تكون مجاميع داعش الإرهابية هي التي تقف وراء الهجمات». فيما ذكرت مصادر أمنية في وزارة الداخلية في بغداد لـ«العربي الجديد»، أن التحقيقات الأولية التي تم تتوصل لغاية عصر أمس إلى أي فرضية أو خيوط عن هوية الانتحاريين على الرغم من التمكن من تمييز أشلائهما. ووفقاً للمصادر، فإن الكاظمي أقر مقترحاً بتشكيل لجنة أمنية لمراجعة كافة الخطط الأمنية الخاصة بالعاصمة، بما فيها مداخل بغداد مع المحافظات المجاورة. وتواصلت «العربي الجديد» مع ذوي أحد الضحايا ويدعى أحمد علي ويعمل بائعاً لأكياس النايلون حيث قضى بالانفجار، وتحدث قريبه قائلاً «جميع الضحايا لهم قصص موجعة لكنها متشابهة، فقراء خرجوا لطلب الرزق، ومن فشل في حمايتهم هو نفسه من فشل في توفير حياة كريمة لهم»، في إشارة إلى السلطات العراقية. أما المواطن محمد فاضل، فقال إن المشاهد أعادت إلى الذاكرة سنوات الموت بالجملة، والجميع يخشون عودتها الآن بشكل فعلي. وأضاف، متحدثاً لـ«العربي الجديد»: «داعش أو غير داعش كلهم يتغذون على الفساد والتناحر والتنافس وفوضى السلاح، والفقراء هم ضحية دوما لهذا الصراع». وتعقيباً على هذا التطور، قال الرئيس العراقي برهم صالح، في تغريدة على حسابه على «تويتر»: «الانفجاران الإرهابيان ضد المواطنين الآمنين في بغداد وفي هذا التوقيت، يؤكدان سعي الجماعات الظلامية لاستهداف الاستحقاقات الوطنية الكبيرة وتطلعات شعبنا إلى مستقبل يسوده السلام»، في إشارة إلى الانتخابات البرلمانية المقررة في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. من جهته، قال رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي، عبر «تويتر»، إن «ما جرى في بغداد يؤشر إلى حالة خطرة: إذ يحاول الإرهاب الأعمى زعزعة الاستقرار واستهداف الأمن المجتمعي».

من جهته، قال وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، في تصريحات لـ«الجزيرة»، إن تنظيم «داعش» لا يزال يتحرك بقوة في العديد من المناطق العراقية، وإن التهديد الداخلي لا يزال موجوداً. وأضاف أن العراق لا يمكنه مواجهة التوترات وحده، وما زال يحتاج إلى دعم خارجي، مشيرا إلى أن استمرار التوتر الإقليمي يؤثر على الوضع الأمني الداخلي.

في السياق ذاته، حذرت لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي من وقوع انفجارات أخرى في العاصمة بغداد. وقال عضو اللجنة عبد الخالق العزاوي: «منذ ثلاث سنوات لم يحدث أي انفجار في بغداد والمحافظات الأخرى بهذا الشكل»، مبيناً أن «انفجار باب الشرقي خلفه خلايا نائمة للتنظيمات الإرهابية أو أجندات سياسية، في الحالتين إرهاب يستهدف المواطنين الأبرياء». وأضاف في إيجاز صحافي، أن «المعركة اليوم معركة استخبارات، فالواجب على الاستخبارات الداخلية والعسكرية والأمن الوطني الحصول على المعلومة للقبض على الخلايا النائمة لداعش والمجموعات الإرهابية التي تستهدف المواطنين»، محذراً «بعد انفجار باب الشرقي من وقوع انفجارات أخرى في بغداد والمحافظات» وقوبل الاعتداء بتنديد عربي ودولي واسع. واعتبر وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن تفجيري بغداد يهدفان إلى استدراج الرئيس الأميركي جديد إلى فخ المواجهات في المنطقة، وهذا ما تريده إسرائيل. فيما اعتبرت السفارة الأميركية في العراق في بيان، أن الاعتداء يمثل عملاً جباناً ومشيناً ويؤكد مخاطر الإرهاب التي لا يزال يواجهها الملايين من العراقيين.

وتأتي التفجيرات بعد يوم واحد من الإعلان عن تحديد الموعد الرسمي لإجراء الانتخابات المبكرة في البلاد، وهو ما يثير المخاوف من صفحة عنف جديدة في البلاد. وربط القيادي في التيار الصدري، حاكم الزاملي، بين التفجير والانتخابات والخلافات السياسية، وقال لـ«العربي الجديد»، إن «هناك أقل من 10 أشهر متبقية على الانتخابات، واعتقد أن التفجير مرتبط بها، وبالصراعات السياسية وتقاسم المغانم بين الأحزاب والكتل»، مبيناً أن «انشغال الحكومة والقوى السياسية بالصراع على المناصب والمغانم وغيرها، تسبّب بهذا الفراغ الأمني الذي تسبب بالتفجير». أما تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي»، فقد استبعد الربط بين الانتخابات والتفجير. وقال النائب عن التحالف أحمد الكناني، لـ«العربي الجديد»، إن «التفجير لا يرتبط بقضية الانتخابات وإنما هناك خلايا نائمة لداعش تستغل الفرص لضرب الأمن». وشدد على أنه «يجب أن تكون هناك إجراءات أمنية حازمة وحذرة، لأن الإرهاب وخلاياه باقية في بغداد، وهناك من يحاول أن يثير الأمن بعد استقراره أخيراً»، مضيفاً «نحتاج إلى إجراءات وتكثيف الجهد الأمني، فالقوات الأمنية الممسكة بالأمن تؤدي دورها بالشكل الصحيح، لكن الإرهاب خطير ويحاول أن يخترق أمن العاصمة».

فيما قال رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي محمد رضا، إن الهجوم الانتحاري المزدوج تهديد خطير يفتح صفحة عنف بعد يوم واحد من تحديد موعد إجراء الانتخابات. وتابع في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «التفجير كشف عن ضعف الإجراءات الاستخبارية العسكرية واستخبارات الداخلية التي لم تكشف في تقاريرها عن وجود انتحاريين في بغداد أو المحافظات، وهذا مؤشر خطير إلى ضعف المعلومات الاستخبارية والعمل الأمني».

بدوره، قال الخبير في الشؤون الأمنية العميد المتقاعد سعد الحديثي، لـ«العربي الجديد»، إن تنفيذ عمليتين انتحاريتين في بغداد، يعني أن هناك عملاً إرهابياً متقدماً في العاصمة من خلال خلية أو عدة خلايا نجحت في الدخول والعمل وإيصال الانتحاريين وتجهيزهم بالأحزمة الناسفة بل والوصول إلى أكثر المناطق ازدحاماً. وأضاف «لا نريد التشاؤم أو بث الخوف، لكن عملياً ينبغي التعامل مع التفجيرين على أنهما بداية مرحلة جديدة من التهديدات الأمنية التي يجب التصدي لها ومعرفة كيفية التعامل معها». واعتبر أن «الأجهزة الأمنية الاستخبارية ما زالت تحتاج إلى الدعم، والتفجيران يظهران أنها أيضا متأخرة في رصد تحركات الإرهابيين»، واصفاً انتشار الفصائل المسلحة في بغداد بأنه واحد من أسباب الفوضى الأمنية.

إجراءات أمنية مشددة في بغداد بعد التفجيرين (مرتضى السوداني/الأناضول)

33 قتيلاً و110 جرحى في حصيلة بقيت مرشحة للارتفاع

الانفجاران وقعا بالتتابع وأصابع الاتهام وجهت إلى «داعش»

ضعف أمني

اعتبر عضو مفوضية حقوق الإنسان علي البياتي، في بيان، ان «التفجيرات مؤشر لعودة الإرهاب لاستهداف مركز العاصمة بعد ان كان يستهدف المناطق النائية والهشة امنيا، وهو بكل تأكيد مؤشر على ضعف المؤسسات الامنية». واضاف البياتي ان «الجهات الرسمية اكدت ان ملاحقة للانتحاريين كانت تجري حسب معلومات استخبارية»، مبينا ان «الجهد الاستخباري لمنع وصول الانتحاري الى المواطن وليس ملاحقته قرب المنطقة الشعبية».

رسالة تحذير

دعا نائب رئيس البرلمان حسن الكعبي، في بيان، الحكومة الى «تحقيق عاجل وتزويد المجلس بتسجيل الكاميرات الامنية، والاسراع في الكشف عن الجهات المنفذة». وعدّ التفجير المزدوج «رسالة تحذير واضحة يجب التعامل معها بكل قوة وحزم»، مشددا على ان «الهدف المقبل سيكون ملاحقة الخلايا الارهابية في اوكارها». ووجه الكعبي لجنة الامن والدفاع النيابية الى «استدعاء القادة الامنيين للوقوف على ملابسات هذا الخرق الامني الكبير».

للحديث تتمة...

بايدن ومخاطر التغطية على الاستبداد

ناصر السهلي

لم يخف أغلب الأوروبيين ارتياحهم لانتهاء حقبة دونالد ترامب وبداية عصر جو بايدن. ورغم عمق علاقة الطرفين، فإن الإدارات الأوروبية الديمقراطية استشعرت ضرر سنوات ترامب، وتدخله لتعزيز مواقع اليمين المتطرف في دولها. ومثلما ندبت القوى الشعبوية والمتعصبة خسارة ترامب، كان المشهد العربي يراهن بعضه على «ديمومة» الرجل، وهو مضطر لتغيير جلده سريعاً، وآخر يمنّي نفسه بمكانته «الاستراتيجية» في مصالح واشنطن. وبين المعسكرين برز، كالعادة، معسكر يخدع نفسه بأوهام عن «ذهب ترامب وبقي الأسد». فأنظمة التسلط ترى في تغير 5 رؤساء في أميركا وفرنسا، مع بقاء حكم «الأسرة» و«العسكر»، مفخرة وصموداً.

الفارق بين قدرية علاقة بعض الأنظمة العربية بواشنطن، بغض النظر عن اسم الرئيس، وعلاقة الديمقراطيات الأوروبية بها، أن الأولى تسعى لتلميع صورة الاستبداد أمام المشرّع الأميركي، وكأنه لا يعلم طبيعة وجوهر الأنظمة القمعية. فيما الثانية تقاد بإدارات منتخبة، تعمل كموظفين عند الشعب، وبالتالي دخولها أي مفاوضات لتحقيق المصالح موزون برأي عام يمارس حريته وديمقراطيته. في عالمنا العربي، ومنذ أن سعت الأنظمة التسلطية لوأد الربيع العربي، أصبحت المؤسسات الأميركية، والغربية عموماً، لا تقيم وزناً حتى للمنظومات العربية المشتركة، بما فيها الجامعة العربية.

في كل الأحوال، علت أخيراً أصوات تطالب بأن يكون للعرب تواجد على طاولة تفاوض إدارة بايدن مع طهران، حول الملف النووي. الحقيقة المرة التي تتجرعها الحالة العربية هي أنها لم تعد فقط مجرد هوامش متصارعة فيما بينها على أوهام، بل ذهب بها غلو تسلطها، وعنجهية الاحتماء بترامب، إلى خسارة فادحة لكل ما يمكن أن يسند المصلحة العربية، وأولها تهميش الإنسان العربي، وممارسة أقصى درجات القهر والاستهانة بقيمته. وبالتالي، الإصرار على تهميش العرب لأنفسهم، والاستخفاف بوزنهم الجماعي، واحتماء الأنظمة بساكني البيت الأبيض، لا يبدو أنه في طريقه للتغيير، طالما أن الديمقراطية في العالم العربي مستعاض عنها بتسويق صور القمع والاضطهاد بحجة «مكافحة الإرهاب»، مع كثير من الدونية أمام مؤسسات أميركا. وفي الحالتين فالضرر، مع استمرار واشنطن حماية الاستبداد، في علاقة الشارع العربي بأميركا لن تغيره بضع كلمات معسولة من بيروقراطيي طاقم جو بايدن.

تحليل

انفجار مرفأ بيروت: كل الطرقات تؤدي إلى النظام السوري

بيروت ـ **العربي الجديد**

بعد مرور أكثر من 5 أشهر على انفجار شحنة من نترات الأمونيوم في مرفأ بيروت في لبنان في 4 أغسطس/ آب الماضي، وسقوط أكثر من 200 قتيل و7000 جريح، وتدميره أحياء عدة من العاصمة وتشريده أكثر من 300 ألف نسمة، بدأت تتكشف المزيد من الحقائق في هذا الصدد، خصوصاً في سياق تورّط النظام السوري في ملف الباخرة «روسوس» التي وصلت إلى المرفأ في عام 2013. ولم تكن تلك الباخرة الأخيرة من نوعها، إذ كُشف في اليومين الماضيين، عن وصول باخرة آتية من الصين، على متنها 10 مستوعبات تحتوي مادة «الصوديوم سالفايد»، على أن يتم شحنها عبر الترانزيت إلى سورية. مع العلم أنه يُمكن استخدام تلك المواد في القطاعات العسكرية والصناعية والطبية والكيميائية. ويأتي خبر الباخرة الصينية، بعد أكثر من أسبوع على كشف صحيفة «ذا غارديان» البريطانية، معلومات عن أن بيروت كانت الوجهة المقصودة لباخرة «روسوس» التي كانت تحمل أطناناً من مادة نترات الأمونيوم، وليس موزمبيق وفقاً للأرقام الرسمية. ولفتت الصحيفة إلى احتمال أن يكون انفجار أطنان نترات الأمونيوم في مرفأ بيروت، قد أتى نتيجة محاولات مسؤولين سوريين الحصول عليها لاستخدامها في الأسلحة. مع العلم أن للنظام السوري تاريخاً من استخدام الأسلحة الكيميائية، سواء في الغوطة أو خان شيحون أو إدلب.

ووفق المعلومات، فإن رجلي أعمال مزدوجي الجنسية (سورية وروسية) يقفان خلف إحضار هذه المواد إلى مرفأ بيروت، وهما مدلل خوري وجورج حسواني اللذان يرتبطان بنظام الأسد وبتمويله. وأضافت الصحيفة البريطانية أن الصلات واضحة بين شركات مرتبطة بحسواني وخوري من جهة وشركة «سافارو ليمتد» التي أشّرت شحنة النترات عام 2013، من جهة أخرى. ولفتت الصحيفة إلى أن عنوان «سافارو ليمتد» في لندن هو أيضاً العنوان المسجل لشركة كان يديرها حسواني، الخاضع للعقوبات الأميركية منذ عام 2015 بتهمة مساعدة النظام في شراء النفط من «داعش»، وهو الأمر الذي ينفيه. وفرض الأميركيون عقوبات على الأخوين عماد ومدلل خوري. وسبق أن اتهمت وزارة الخزانة الأميركية مدلل خوري بمحاولة الحصول على نترات الأمونيوم، قبل أشهر من رسو سفينة الشحن «روسوس» في بيروت خلال رحلة متعرّجة من جورجيا.

وبمراجعة ملفات الشركة مع هيئة «كومبانيز هاوس» لتسجيل الشركات في بريطانيا، وجدت وكالة «رويترز» أن شركة «سافارو ليمتد» وشركة «هيسكو» لأعمال الهندسة والبناء، الخاضعة بدورها لعقوبات أميركية لصلاتها بحسواني، نقلتا السجلات الرسمية لهما إلى العنوان نفسه في لندن في 25 يونيو/حزيران 2011. وتظهر الملفات أن العنوان هو نفسه المسجل أيضاً لشركة «أي. كيه بتروليوم إندستريال» التي كان عماد خوري مديراً فيها.

ويمكن لعشرات الشركات أن تتشارك العناوين المسجلة، ولا تثبت هذه الروابط بالضرورة أن يكون مالكو الشركات على صلة بعضهم بالبعض الآخر. لكن من النادر أن تنقل الشركات سجلاتها، خصوصاً إلى العنوان نفسه في اليوم نفسه.

وأشارت الاستنتاجات عن وجود صلات محتملة تربط بين «سافارو ليمتد» ورجال الأعمال السوريين، تساؤلات لدى البعض في بيروت عما إذا كانت شحنة نترات الأمونيوم، التي تستخدم في صناعة الأسمدة والمتفجرات أيضاً، موجهة إلى سورية. وقال يوسف لحود، أحد المحامين الذين يمثلون نحو 1400 من ضحايا الانفجار لـ«رويترز»، إنهم يسعون للتحقيق في الأمر، مضيفاً أن ذلك قد لا يقود لشيء وربما يكون الخيط الذي يكشف الحقيقة.

وتظهر سجلات هيئة «كومبانيز هاوس» في لندن أن قبرصية تدعى مارينا بسيلو هي مديرة شركة «سافارو ليمتد»، والمالكة لأغلبية الأسهم فيها منذ عام 2016. وأرسلت بسيلو رسالة إلكترونية لـ«رويترز»، جاء فيها أنها لا تدير شركة «سافارو ليمتد» أو تملكها، ولم ترد على أسئلة تتعلق بحسواني.

وتم تحميل نترات الأمونيوم على سفينة تسمى «روسوس» في جورجيا، كما تظهر سجلات الشحن، قبل أن تتوقف بشكل مفاجئ في لبنان في أواخر عام 2013. ولم تغادر «روسوس» لبنان، وتحولت إلى محل نزاع قانوني. وقالت الشركة المؤممبقية التي طلبت شراء نترات الأمونيوم إنها طلبت الشحنة عبر «سافارو ليمتد».

لكن الأمور لم تقف هنا، فأول من أمس الثلاثاء، أعلنت شركة «سافارو ليمتد»، عزمها شطب نفسها من السجل التجاري البريطاني، بعدما كانت قد تقدّمت بطلب الشطب في 12 يناير/كانون الثاني الحالي.

وفي دمشق، تعرّض باسل حسواني لمحاولة اغتيال، يوم الاثنين الماضي، بإطلاق نار على سيّارته في منطقة يبرود في ريف دمشق، من دون أن يُكتب للمحاولة النجاح. حسواني الذي غالباً ما يستعرض صوره باللباس العسكري، هو مالك شركة «ماسة للإنتاج النفطي» في سورية، التي تعمل في مجال بناء المنشآت النفطية وتجارة المشتقات النفطية، وهو أيضاً ابن جورج حسواني.

أما في سياق الباخرة الصينية، فذكر وزير الأشغال العامة والنقل في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، ميشال نجار، أمس أن «الوزارة أعلمت إدارة مرفأ بيروت بعدم السماح بإدخال تلك الباخرة، إلا بشرط عدم إنزال المستوعبات العشرة». وأكد نجار في بيان أن «إدارة المرفأ أفادت بأنه لا إمكانية لها للكشف على البضاعة الموجودة في باقي الحاويات، وبالتالي لن تتمكن من التأكد وبشكل حاسم من عدم احتوائها على مواد مماثلة لتلك الموجودة في المستوعبات العشرة».

رفض لبنان إدخال الباخرة الصينية الجديدة إلى المرفأ

تقرير

المقاتلون الأجانب في ليبيا: ورقة مساومة

طرابلس ـ **العربي الجديد**

مع فشل اللجنة العسكرية الليبية بتطبيق قرارها الذي ينص على انتهاء خروج المرتزقة والمقاتلين الأجانب من البلد، اليوم الجمعة، تتجه هذه اللجنة إلى تمديد القرار لمدة 3 أشهر. ويبرز ملف المرتزقة الأجانب كأهم الصعوبات التي يواجهها المسار العسكري، حيث تنتهي المهلة التي حددها الاتفاق، الموقع بين أعضاء لجنة (5+ 5) العسكرية في 23 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، اليوم الجمعة، من دون أن تكون هناك خطوات فعلية من جانب الأمم المتحدة تسمي الدول المسؤولة عن نقل مقاتليها ومرتزقتها إلى ليبيا لدعم أطراف الصراع.

ونصّ البند الثاني في الاتفاق العسكري على إخلاء جميع خطوط التماس، في مناطق سرت والجفرة وسط البلاد، من الوحدات العسكرية والمجموعات المسلحة بإعادتها إلى معسكراتها، تزامناً مع خروج جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب من الأراضي الليبية «براً وبحراً وجواً في مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع على وقف إطلاق النار»، بالإضافة إلى «تجميد العمل بالاتفاقيات العسكرية الخاصة بالتدريب في الداخل الليبي، وخروج أطقم التدريب».

وفيما تتهم عدة دول غربية، من بينها الولايات المتحدة، روسيا بنقل المئات من مرتزقة «فاغنر» للقتال إلى جانب مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، تنفي موسكو هذا الأمر. كما أن قادة حكومة الوفاق يؤكدون وجود المرتزقة الروس إلى جانب مليشيات حفتر. وفي المقابل تتهم قيادة مليشيات حفتر تركيا بنقل مئات من المقاتلين السوريين للقتال إلى جانب قوات «الوفاق»، التي تنفي هذا الأمر. ونشرت عملية «بركان الغضب»، التابعة لحكومة الوفاق، أمس الأول، صوراً لما قالت إنها مقاتلات روسية تحلق في سماء منطقة الجفرة، الثلاثاء الماضي، مشيرة إلى أنها كانت تحمي ثلاث طائرات شحن أثناء هبوطها في قاعدة الجفرة. ومقابل اتهامات من جانب مليشيات حفتر لتركيا بنقل مئات المقاتلين السوريين إلى معسكرات حكومة الوفاق غرب البلاد، تؤكد الأخيرة أن حلفاء حفتر يواصلون نقل مقاتلين سوريين موالين لنظام الأسد إلى داخل ليبيا.

وفي ظل عدم وجود أرقام رسمية توضح الحجم الفعلي للمرتزقة في ليبيا، أكدت رئيسة البعثة الأممية بالإنابة ستيفاني وليامز، في مقابلة مع صحيفة «ذا غارديان» البريطانية نشرت الأربعاء الماضي، ما صرحت به سابقاً عن وجود 10 قواعد أجنبية في البلاد يديرها قرابة 20 ألف مقاتل أجنبي. واعتبرت وليامز أن عدم تجاوب «القوى الأجنبية» مع مطالب اللجنة العسكرية إخراج المقاتلين الأجانب «تحدٍ لسيادة ليبيا»، مرجحة أن تتحدى «القوى الأجنبية»، التي لم تسمها، الموعد النهائي المتفق عليه لسحب مقاتليها. وقالت «إذا كانت الحكومات، أو الدول، التي سهلت بطريقة ما جلب هؤلاء المرتزقة إلى ليبيا ترفض الآن سحبهم، فإنهم في الأساس ينكرون السيادة الليبية».

وفيما نجحت اللجنة العسكرية المشتركة في تنفيذ بعض بنود الاتفاق، كتبادل الأسرى بين طرفي الصراع، عدة مرات، فإنها تستعد لعقد لقاء موسع الأسبوع المقبل، لمناقشة كيفية تطبيق باقي البنود، ومن بينها فتح الطريق الساحلي بين بنغازي وطرابلس. لكن دبلوماسياً ليبياً تابعاً لحكومة الوفاق كشف النقاب عن أن الاجتماع، الذي سيعقد بالتنسيق مع الأمم المتحدة، سيناقش إمكانية تمديد مهلة إخراج المقاتلين والمرتزقة الأجانب لثلاثة أشهر إضافية. ومن المقرر أن يعقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً حول ليبيا في 28 الشهر الحالي، لمناقشة مشروع قرار، تعده بريطانيا، بشأن توسيع مهام البعثة الأممية في ليبيا، لتشمل الإشراف على وقف إطلاق النار ومراقبة انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة من هذا البلد، بحسب الدبلوماسي، الذي أشار إلى أن الإعلان الليبي المرتقب، بالتنسيق مع البعثة الأممية، يشترط تمديد مهلة إخراج المقاتلين الأجانب يأتي تجاوباً مع المساعي الدولية لبلورة رؤية مشتركة بشأن حلحلة ملف السلاح والمسلحين في ليبيا. وقال الدبلوماسي الليبي إن «عواصم كبرى تدعم عمل الأمم المتحدة في ليبيا تتجه لتخفيف الضغط الروسي من خلال الملف الليبي في ملفات أخرى بهدف تسويتها، خصوصاً التوتر في شرق البحر المتوسط».

وبحسب أستاذ العلاقات الدولية في الجامعات الليبية يوسف المزيني فإن ملف المقاتلين الأجانب لم يعد يشكل تهديداً بشأن إمكانية عودة القتال، بقدر ما أصبح ورقة بيد الأطراف المتدخلة في ليبيا للضغط من أجل مصالحها. وأوضح أن التدخل العسكري الأجنبي إلى جانب طرفي الصراع «شكل توازناً للقوى لم يعد يسمح بعودة القتال، لكنه قد لا يصب في مصلحة دول غربية لم تخف انزعاجها من التوغل الروسي». وأضاف المزيني، لـ«العربي الجديد»، أن «المصالح التركية والروسية تتقاطع في أكثر من منطقة، وأصبحت مفاتيح الحل بيدهما، خصوصاً في الملف الليبي»، موضحاً أن قرار تمديد المهلة يتزامن مع حراك نشط في مسارات الحل، خصوصاً السياسية.

نطق الائتلاف العسكري على إخلاء سرت من المسلحين (عبدالله دوما/فرانس برس)

شرق غرب

سيناء: قتلى وجرحى من الجيش بتفجير

تعرضت قوة عسكرية مصرية، أمس الخميس، لهجوم في مدينة الشيخ زويد بمحافظة شمال سيناء، شرقي البلاد. وقالت مصادر طبية عسكرية إنه تم نقل عدد من القتلى والجرحى نتيجة انفجار عبوة بقوة عسكرية شرق مدينة الشيخ زويد. وفي سياق متصل، شن الطيران الحربي المصري غارات على مناطق جنوب مدينة بئر العبد.

(العربي الجديد)

البرلمان المصري يمدد حالة الطوارئ

وافق البرلمان المصري بأغلبية الثلثين، أمس الخميس، على قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي (الصورة)، رقم 19 لسنة 2021، بمد حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد لمدة 3 أشهر جديدة، تبدأ اعتباراً من الساعة الواحدة من صباح الأحد المقبل، وذلك بالتزامن مع الذكرى العاشرة للثورة المصرية، وللمرة 16 على التوالي بمخالفة لأحكام الدستور. وجاءت موافقة أغلبية النواب على القرار «وقوفاً»، بناءً على طلب رئيس المجلس حنفي جبالي.

(العربي الجديد)

«الحشد الشعبي» يخلي مقرات شرقي سورية

أخلى «الحشد الشعبي» العراقي، ليلة الأربعاء ـ الخميس، مقرات عسكرية في ريف دير الزور، شرقي سورية، خوفاً من الاستهدافات الجوية التي تكررت في المنطقة أخيراً، ونفّذتها طائرات أميركية وإسرائيلية، وأسفرت عن مقتل وجرح عشرات العناصر. وقال الناشط جاسم علبان إن مجموعات تابعة لـ«الحشد» أخلت مقراتها الرئيسية في قرية الهري الحدودية مع العراق، وانتقلت إلى مركز مدينة البوكمال.

(العربي الجديد)

النظام يستقدم تعزيزات إلى درعا

استقدمت قوات النظام السوري، أمس الخميس، تعزيزات عسكرية ضمّت دبابات وعربات مدرعة إلى مدينة درعا، جنوبي سورية، وسط مخاوف من شنّ عملية عسكرية ضد المناطق التي شهدت حراكاً سلمياً ضد ممارسات تلك القوات. وقال الناشط محمد الحوراني إن القوة التابعة للنظام قدمت من دمشق، وضمّت أكثر من 10 دبابات وعربات مدرعة وعشرات الجنود والشاحنات العسكرية. وأوضح أن التعزيزات تتبع للفرقة الرابعة التي يقودها شقيق رئيس النظام ماهر الأسد، وتوجّهت إلى المدخل الغربي لدرعا.

(العربي الجديد)

راب في الخرطوم: السودان يمر بلحظة حاسمة

اعتبر وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب (الصورة)، أمس الخميس، في أول زيارة له إلى الخرطوم منذ تشكيل السلطة الانتقالية، أن «السودان يمر بلحظة حاسمة من تاريخه وهو ينتقل إلى الديمقراطية»، وأن «المملكة المتحدة تشعر بالفخر للوقوف إلى جانب شعب السودان، ودعم رئيس الوزراء عبد الله حمدوك في رحلة البلد نحو الحرية والسلام والعدالة». وأوضحت السفارة البريطانية في الخرطوم، في بيان، أن الزيارة «تهدف إلى دعم السودان في الانتقال الديمقراطي والحكومة المدنية».

(العربي الجديد)

الحدث

السعودية على خط خلافات المعارضة... و تداعيات محتملة على اجتماعات اللجنة الدستورية

هيئة المفاوضات السورية مهددة

انعكس التنافس الإقليمي في الملف السوري على المعارضة التي تبدو اليوم أسيرة أجندات الدول الفاعلة. كما أن دخول السعودية على خط الخلافات داخل هيئة المفاوضات قد يكون له تداعيات على الجولة الخامسة من اجتماعات اللجنة الدستورية، خصوصاً بعد اعتذار ممثل منصة القاهرة جمال سليمان عن الحضور

اعترضت منصة موسكو على استبعاد ممثلها عن لجنة المفاوضات

بركات: الائتلاف يحاول تحييد اللجنة الدستورية عن المناكفات

أمين العاصي

في خطوة مفاجئة، بعد أيام قليلة من تفاقم الخلاف بين أركان الهيئة العليا للمفاوضات السورية، علّقت السعودية عمل موظفي الهيئة على أراضيها، وذلك قبل أيام قليلة من انعقاد جولة خامسة من مفاوضات اللجنة الدستورية مع النظام السوري. علماً أن الهيئة تتخذ من الرياض مقراً لها منذ تأسيسها أواخر عام 2015. وفيما تثير هذه الخطوة مخاوف على تماسك الهيئة، فإن القلق الأبرز هو من انعكاساتها على أعمال اللجنة الدستورية بما قد يهدد مسارها، وهو ما سيصب مباشرة بمصلحة النظام السوري، الذي يسعى لإجراء انتخابات رئاسية في منتصف العام الحالي لإبقاء بشار الأسد في سدة الحكم لسبع سنوات إضافية. وأعلنت وزارة الخارجية السعودية عزمها على تعليق عمل هيئة المفاوضات في نهاية الشهر الحالي، من خلال مذكرة أرسلتها إلى مقرّ الهيئة، التي تتخذ من الرياض مقراً لها. وجاء في مرفق لمذكرة الخارجية السعودية أنه «على ضوء استمرار تعطيل أعمال هيئة التفاوض السورية، فقد تقرر تعليق عمل موظفي الهيئة مع نهاية يناير/ كانون الثاني 2021، وذلك إلى حين استئناف الهيئة أعمالها».

وتأتي الخطوة السعودية بعد أيام قليلة من تفاقم خلاف داخل الهيئة، وصل صداه إلى الأمم المتحدة، بسبب رفض 3 أجنحة فيها، هي هيئة التنسيق الوطنية، ومنصة موسكو، وشخصيات من منصة القاهرة، لقرارات صادرة عن اجتماعات وصفتها بـ«غير الشرعية للهيئة»، تضمّنت «مخالفات قانونية». وذهبت المكونات الثلاثة أبعد من ذلك، بتأكيدها أن هذه القرارات «تهدد وحدة اللجنة الدستورية»، وفق ما جاء في مذكرة رفعتها إلى المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن يوم 13 من الشهر الحالي، طالبت من خلالها بالتصرف سريعاً، والدفع نحو التوافق ضمن هيئة المفاوضات. وأرسلت المكونات الثلاثة نسخاً من الرسالة إلى كل من وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، ونظيريه السعودي فيصل بن فرحان، والمصري سامح شكري. وكانت الخلافات قد بدأت بعد اعتماد هيئة المفاوضات الجناح الذي يقوده فراس الخالدي ممثلاً عن منصة القاهرة، فوافقت على طلبه استبدال قاسم الخطيب، وهو عضو هيئة المفاوضات وعضو اللجنة الدستورية، ليحلّ مكانه نضال محمود الحسن عضواً في الهيئة، وتليد صائب عضواً في اللجنة الدستورية، وهو ما استدعى اعتذاراً من جمال سليمان، ممثل منصة القاهرة في الهيئة، عن حضور الجولة الخامسة من اجتماعات اللجنة الدستورية، المقررة الإثنين المقبل. كما اعترضت منصة موسكو على استبعاد ممثلها مهند دليقان عن اللجنة، وهو ما يفتح أمام اعتذار هذه المنصة عن الجولة المقبلة من اجتماعات «الدستورية».

ويبدو أن هيئة التنسيق الوطنية، والتي يُنظر إليها باعتبارها ممثلة لمعارضة الداخل، اصطفت إلى جانب منصتي موسكو والقاهرة في الخلاف الذي سيلقي بظلاله على المرحلة المقبلة من مسيرة المعارضة السورية، التي تبدو على مفترق طرق في ظل تعاطٍ إقليمي ودولي غير مجدٍ مع القضية السورية، التي تنهي عامها العاشر في منتصف مارس/ آذار المقبل. وتؤكد المذكرة السعودية، التي وزعتها هيئة المفاوضات مساء الأربعاء الماضي، أن الرياض اختارت الوقوف مع المنصات السياسية المعارضة للائتلاف الوطني السوري. وأوضح عبد المجيد بركات، عضو الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني، وهو المكون الرئيسي في الهيئة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن القرار السعودي يتعلق بوضع الموظفين في مقر الهيئة «وعددهم قليل»، مشيراً إلى أن القرار «يعكس رغبة الرياض بتفعيل عمل الهيئة بشكل حقيقي». وأوضح أن وزارة الخارجية السعودية أرسلت للهيئة المذكرة التي تلقتها من هيئة التنسيق ومنصتي القاهرة وموسكو، والتي تطعن بقرارات الهيئة، مضيفاً: «هناك خلافات داخل الهيئة انعكست على أدائها».

وبيّن بركات أن «خطورة القرار السعودي سببها أنه يأتي قبيل الجولة الخامسة من اجتماعات اللجنة الدستورية»، مضيفاً: «هذا الأمر يضعف ثقة اللجنة بوفد المعارضة السورية المنبثق من هيئة التفاوض». وأكد أن الائتلاف الوطني «يحاول تحييد اللجنة الدستورية عن المناكفات السياسية»، مضيفاً: «هناك رغبة من بعض مكونات هيئة المفاوضات بتعطيل عمل هذه الهيئة». وتابع «ما تقوم به منصتا القاهرة وموسكو وهيئة التنسيق محاولة للضغط على باقي المكونات، وخصوصاً الائتلاف، لتمرير مسألة تمثيل المستقلين في الهيئة، إذ رفض الائتلاف قبول أسماء في الهيئة، عقب اجتماع جرى أواخر 2019 في الرياض، يرى الائتلاف أنه لم يكن شرعياً».

وتعود العلاقة السياسية المباشرة بين المعارضة السورية والسعودية إلى أواخر عام 2015، حين استضافت مؤتمر «الرياض 1» والذي ضم أغلب تيارات وشخصيات المعارضة السورية، والذي انبثقت عنه الهيئة العليا للمفاوضات في العاشر من ديسمبر/ كانون الأول 2015، لتتولى مهمة التفاوض مع النظام في المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة، والتي لم تحقق أي تقدم. وفي أواخر 2017، استضافت العاصمة السعودية مؤتمر «الرياض 2»، والذي أجرى تغييرات كبيرة على بنية هيئة المفاوضات، بإدخال منصتي موسكو والقاهرة فيها.

وانعكس التنافس الإقليمي في الملف السوري على المعارضة التي تبدو اليوم أسيرة أجندات تخص الدول الفاعلة في القضية السورية، إذ يتماهى الائتلاف الوطني مع السياسة التركية، بينما تبدو هيئة التنسيق ومنصتا القاهرة وموسكو قريبة من الرؤية الروسية حول الحل، والتي تحاول تجاوز القرارات الدولية ذات الصلة. وأشار الباحث السياسي في مركز «جسور» للدراسات وائل علوان، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى «أن هناك خلافات دائمة ومستمرة بين أطياف المعارضة السورية ومجموعاتها، وهو أمر طبيعي». وأشار إلى «أن هناك أسباباً داخلية ضمن صفوف المعارضة السياسية، بمختلف أطيافها، تؤثر على عملها ودورها في الدفاع عن الشعب السوري، كما تؤثر بشكل أو بآخر على مساعي الدول المدافعة عن المعارضة السورية». وأعرب عن اعتقاده بأن الخلافات المستمرة منذ مطلع 2020 «تشير بشكل أو بآخر إلى العطالة المستمرة في هيئة التفاوض»، مضيفاً: «ربما هي (الهيئة) على مفترق طرق الآن، بين الوصول إلى رؤية مشتركة للعمل أو أن تنتهي فعلياً، وعندها سيضطر المجتمع الدولي للتعامل مع اللجنة الدستورية في مفاوضات أشمل من نقاش الدستور فقط».

أجرت السعودية في «الرياض 2» تغييرات بنية هيئة المفاوضات (Getty)

بيدرسن متشائم

أبدى المبعوث الدولي إلى سورية غير بيدرسن تشاؤمه من مآلات العملية السياسية في سورية، وقال في إحاطته، الأربعاء الماضي، أمام مجلس الأمن الدولي في اجتماعه الشهري حول سورية: «لا توجد محادثات سياسية بين السوريين إلا على المسار الدستوري، والانتخابات الحرة والنزيهة التي ستجرى بموجب دستور جديد، تحت إشراف الأمم المتحدة، على النحو الذي ينص عليه قرار مجلس الأمن 2254، تبدو بعيدة في المستقبل».

خاص

تحذير إسرائيلي «شديد اللهجة» لـ«حماس» عبر مصر

في آخر تطورات التهدئة في قطاع غزة، أبلغ المصريون حركة «حماس» رسالة تهديد من الاحتلال الإسرائيلي، في حال استمر إطلاق الصواريخ باتجاه المستوطنات

القاهرة ـ العربي الجديد

كشفت مصادر مصرية خاصة لـ«العربي الجديد» عن تطورات ملف الوساطة المصرية الخاصة بالحفاظ على التهدئة في قطاع غزة، بين حركة «حماس» وفصائل المقاومة من جهة، والاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى. ولفتت إلى أن سلطات الاحتلال وجّهت رسالة تحذير شديدة اللهجة إلى حركة «حماس» عبر مصر، متعلقة بالفترة المقبلة. وأوضحت المصادر أن الجانب الإسرائيلي حذّر «حماس» من التعلل بالطقس في إطلاق صواريخ من القطاع صوب الأراضي المحتلة ومستوطنات غلاف غزة. واعتبر الجانب الإسرائيلي أن تبريرات «حماس» بأن إطلاق الصواريخ أخيراً من القطاع كان نتيجة خطأ فني بسبب البرق، أمر غير مقبول، وسيتم الرد على مثل تلك الوقائع بشكل عنيف وقاس خلال المرات المقبلة.

الخشية من الاستفزازات

وبحسب المصادر، فإن المسؤولين في جهاز المخابرات العامة المصري، تواصلوا مع قيادة حركة «حماس» في غزة، لتأكيد ضرورة الحفاظ على حالة الهدوء الأمني في القطاع، وعدم الإقدام على أي «أعمال استفزازية». وأضاف أن أي خرق للحالة الأمنية ستجعل الجانب الإسرائيلي يقدم على أعمال حربية قد تخرج عن السيطرة، خصوصاً قبل استقبال القاهرة حوار الفصائل الفلسطينية الخاص بالاتفاق بشأن الانتخابات الفلسطينية، مطلع فبراير/شباط المقبل.

واستهدفت مدفعية الاحتلال، مساء الثلاثاء، نقطة تابعة للضبط الميداني شرقي بلدة بيت حانون شمال القطاع بالقذائف، فيما استهدفت نقطة أخرى تابعة للضبط شرقي حي الزيتون، شرقي غزّة. كما استهدفت مدفعية الاحتلال أيضاً نقطتين تابعتين للمقاومة شرقي مخيمي المغازي والبريج وسط قطاع غزة، ونقطة للضبط الميداني شرقي جحر الديك، شرقي المحافظة الوسطى. وكانت طائرات الاحتلال الإسرائيلي قد شنت يوم الإثنين الماضي غارتين على أرضين زراعيتين بين مدينتي خان يونس ورفح جنوب غزة والثانية شرقي مدينة رفح، ليزداد التوتر في القطاع في الأيام الأخيرة.

وفي هذا الإطار، أفادت المصادر المصرية بأن مشاورات رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية عباس كامل، مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس خلال زيارة الأول إلى رام الله، أخيراً، تطرقت إلى ترتيبات الانتخابات والدعوة المصرية لاستقبال حوار الفصائل. وبحث الطرفان التنسيق مع ما يُعرف بالتيار المناوئ لمحمود عباس، لضمان تحقيق حركة «فتح» نتائج تُجنّب القضية الفلسطينية أي تداعيات سلبية.

وأشارت إلى أن هناك تخوفاً مصرياً من استغلال «حماس» للحالة التي تعانيها حركة «فتح» وتحقيق نتائج تمكنها من تصدر المشهد التشريعي مجدداً، بشكل قد يوتر الأوضاع في المنطقة.

الغضب المصري

وكشفت المصادر أن قيادة «فتح» وعلى رأسها عباس، أبلغت قطر وحركة «حماس» تراجعها عن إتمام اجتماع بين قيادتي الحركتين في الدوحة، قبيل انطلاق اجتماعات القاهرة. ولفتت المصادر إلى أن تراجع «فتح» عن تلك الخطوة جاء لتجنّب غضب مصري، خصوصاً أن العلاقات بين الجانبين بدأت في العودة تدريجياً إلى طبيعتها، في أعقاب التوتر الذي أصابها في أعقاب لقاء جمع قيادتي «حماس» و«فتح» في إسطنبول التركية في سبتمبر/أيلول الماضي.

وأوضحت المصادر أن لقاء الدوحة كان محل نقاش بين عباس ورئيس المخابرات الفلسطينية ماجد فرج من جهة، واللواء عباس كامل من جهة أخرى، خلال اجتماع رام الله. وجرى تأكيد خصوصية الملف الفلسطيني بالنسبة لمصر، وحساسية تدخّل أي أطراف أخرى على حساب الدور المصري. وأشارت في الوقت ذاته إلى أن عباس يسعى للحصول على الدعم المصري، في حال أجريت الانتخابات الرئاسية، ويعوّل على الدور المصري في المساعدة على إنهاء الانقسام داخل «فتح»، والذي من شأنه الدفع بمرشح آخر من صفوف الحركة في مواجهته. ولفتت المصادر إلى أن هناك مخاوف من ترشح القيادي الأسير في «فتح» مروان البرغوثي، بعد أنباء بشأن محاولات من جانب القيادي المفصول من الحركة محمد دحلان للتنسيق معه في هذا الإطار.

ومن المقرر أن تعقد الفصائل الفلسطينية اجتماعاً في العاصمة المصرية مطلع فبراير المقبل، لمناقشة سبل إنجاح الانتخابات، التشريعية في 22 مايو/ أيار المقبل، والرئاسية في 31 يوليو/ تموز، وتشرف عليهما لجنة الانتخابات، والمجلس الوطني في 31 أغسطس/آب، ولم تتضح آلية إجراء الأخيرة.

أي خرق أمني قد يؤدي إلى أعمال حربية تخرج عن السيطرة

قصف الإسرائيليون مواقع عدة في غزة أخيراً (Getty)

رصد

تنديدات حقوقية باعتقال ألف شاب تونسي

انتقدت منظمات تونسية عدة توقيف نحو ألف شاب في الاحتجاجات الأخيرة، ودعت إلى الإفراج الفوري عنهم، ومعالجة الأسباب الفعلية التي أدت للاحتجاج

تونس ـ بسمة بركات

طالبت منظمات ومكونات من المجتمع المدني التونسي، في مؤتمر صحافي، أمس الخميس، السلطات التونسية بعدم استخدام القوة مع المحتجين، مندّدة بتوقيف العديد من الشبان خلال التحركات التي شهدتها محافظات تونسية عدة في الأيام الأخيرة، مشيرة إلى أنه تم توقيف نحو ألف شاب. وأكدت أن الاحتجاجات تعبّر عن مطالب لا بد من معالجتها بالحوار، ولكن رافقها تعامل أمني قوي وتوقيفات بالجملة ومحاكمات متسرّعة، وكأن رد فعل الحكومة تجاهها دون المأمول. وحول هذه الأحداث، قال المسؤول عن الإعلام في «المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية» رمضان بن عمر، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن الهدف هو الوقوف على الأحداث الأخيرة التي شهدتها محافظات تونسية عدة، والتي كشفت عن أزمة حقيقية في التعامل مع الاحتجاجات. وأفاد نائب رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، بسام الطريفي، بأنه بعد 10 أعوام من الثورة تتكرر المطالب نفسها، فالاحتجاج اليوم هو على التهميش والفقر. ورفض انتقاد الاحتجاجات الليلية لأن الاعتراض غير مرتبط بتوقيت، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الشباب انتفض لأنه لم يتحقق أي شيء من مطالبه منذ الثورة. ولفت إلى أن التوقيفات اتخذت طابعاً عشوائياً وشملت القاصرين دون حضور الأولياء، وأن هناك خروقات عدة في المحاضر. وكشف أنه على الرغم من القوانين الموضوعة لحماية حقوق الإنسان، إلا أن هناك محاكمات صدرت بصفة برقية من دون عدالة. وذكر أن الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان كلفت مجموعة من المحامين للدفاع عن الموقوفين، وهي تساند مطالب المحتجين. ورأى الطريفي أن الرسالة اليوم موجّهة للحكومة لأنها لن تحل الأزمة بالقوة وبالمعالجة الأمنية، فالشعب يعاني منذ عام 2010، بعد سنوات من الانتظار والتفرقة وعدم المساواة، ومن حقه التعبير عن غضبه.

من جهتها، رأت الأخصائية النفسية ريم بن إسماعيل، أنه تم إنجاز دراسات عدة حول الشباب، لم يتم أخذها بعين الاعتبار. وكشفت في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه تمّ إنجاز دراسة مع مجموعة من الخبراء على نحو 800 شاب من أحياء شعبية مثل الكبارية وسيدي حسين، وأحياء متوسطة مثل المروج والمنزه، أظهرت أن أكثر من نصف المستجوبين يرون أن صوتهم غير مسموع، و60 في المائة منهم مهمّشون ويشعرون بالظلم، وأن هناك تجاهلاً وتهميشاً للشباب. وأشارت إلى وجود نسبة هامة من المستطلعين ممن يعتبرون أن الدولة تمارس العنف وأنها لا تطبّق القانون على الجميع بنفس الطريقة، مضيفة أن التهديد يتأتى من المجتمع والدولة. وأفادت بأن الدراسات شملت الفئة العمرية بين 18 و35 سنة، داعية إلى إجراء دراسات على الفئة العمرية 15 ـ 18 عاماً.

من جهتها، ذكرت الكاتبة العامة في جمعية النساء الديمقراطيات، نائلة الزغلامي، أنه تم تكوين لجنة لمساندة عائلات المحتجين، وتخصيص محامين للدفاع عن الموقوفين خلال الاحتجاجات، وسيتم تكوين لجنة تقضي حقائق حول الأحداث والتجاوزات التي حصلت. ولفتت في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن المجتمع المدني يؤيد إطلاق سراح المحتجين من دون محاكمات ولا شروط، لأن هناك أسباباً موضوعية دفعتهم للاحتجاج، وهي نتيجة سياسات التهميش وفشل الحكومات المتعاقب. وذكرت أن الباحث محجوب عزّام كشف في دراسة له أن نحو 3,5 ملايين تونسي تحت مستوى الفقر، وهو مؤشر يجب الانتباه له. أما رئيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبد الرحمان الهذيلي، فأكد لـ«العربي الجديد»، أن الاحتجاجات لم تفاجئهم، لأن أغلب المؤشرات أكدت اقتراب الانفجار. وكشف أنه في عام 2020، حاول 26 ألف شخص الخروج من تونس عبر الهجرة السرية، نجح نحو 13 ألفاً منهم في الوصول إلى إيطاليا، وكان من بينهم 420 قاصراً.

شهدت الليالي الأخيرة احتجاجات عدة (الأناضول)

إضاءة

ستقوم الرئاسة الفرنسية بخطوات «رمزية» (Getty)

انتقادات جزائرية لرفض فرنسا الاعتذار عن جرائمها

الجزائر ـ عثمان لحياني

لم تتبلور المواقف الرسمية والسياسية في الجزائر بعد، بشأن بيان الرئاسة الفرنسية الأخير حول ملف الذاكرة مع الجزائر، والذي تضمن إعلاناً فرنسياً صريحاً برفض تقديم أي اعتذار رسمي باسم الدولة الفرنسية لهذا البلد عن جرائم الاستعمار الفرنسي فيه. ويقترح بيان الإليزيه في المقابل، القيام بخطوات وصفت بـ«الرمزية»، وكذا التقرير الذي أعدّه المؤرخ الفرنسي بنيامين ستورا بطلب من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حول كيفيات معالجة ما يعرف بـ«ملف الذاكرة»، وهو ما رأى فيه النائب الجزائري كمال بلعربي، الذي كان طرح مقترح قانون تجريم الاستعمار في البرلمان، استفزازاً فرنسياً جديداً، مدعوم بتواطؤ جزائري.

وكان ماكرون كلّف العام الماضي المؤرخ الفرنسي ستورا (من أصول جزائرية)، مهمة تقييم علاقة فرنسا بذكرى استعمار الجزائر وحرب الاستقلال. وسلّم ستورا أمس الرئيس الفرنسي تقريره الذي يتضمن توصيات لإخراج العلاقة بين فرنسا والجزائر من الشلل الذي تسببه قضايا الذاكرة العالقة. وأعلن الإليزيه على الأثر أن الرئاسة تعتزم القيام بـ«خطوات رمزية» لمعالجة هذا الملف، لكنها لن تعبر عن «أي ندم أو اعتذارات».

وقال مندوب مقترح قانون تجريم الاستعمار، النائب الجزائري كمال بلعربي، إن بيان الرئاسة الفرنسية، وتقرير ستورا، تضمنا «استفزازاً سياسياً جديداً ومحاولة لمصادرة الحق التاريخي للجزائر». وأضاف بلعربي لـ«العربي الجديد»: «نحن معتادون على الاستفزاز وعلى المواقف الفرنسية وردود فعلها إزاء المطلب التاريخي للجزائر بالاعتراف والاعتذار الرسمي عن جرائم الاستعمار والتعويض عنها، وهذا الموقف يؤكد مرة أخرى سوء النوايا الفرنسية، وتنصلها من كافة الجرائم الفظيعة التي شهدتها الجزائر، ومن عمليات النهب الطويلة لثرواتها، ومن الآلاف الذين ما زالوا يقعون ضحايا الألغام المزروعة على الحدود، والآثار السامة للتفجيرات النووية».

ووضع بلعربي الموقف الجديد للرئاسة الفرنسية ضمن محاولة ماكرون استغلال الملف في سياقات انتخابية مع قرب موعد الانتخابات الرئاسية. وقال: «نحن نعلم أن ملف الذاكرة يُخرج في فرنسا بالتزامن مع كل انتخابات رئاسية، ماكرون يريد توظيفه مجدداً لاستقطاب أصوات اليمين المتطرف الفرنسي». وأشار إلى أن موقف باريس الجديد «سيدفع النواب أصحاب مقترح قانون تجريم الاستعمار وكافة القوى الداعمة لهذه الخطوة، للتمسك بسنّ هذا القانون تكريماً لتضحيات الجزائريين وحفاظا على التاريخ».

وطالب بلعربي، الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، الوفاء بتعهداته السياسية بشأن الانتصار لملف الذاكرة. وقال «نشعر بوجود تواطؤ سياسي لمنع مرور قانون تجريم الاستعمار، قبل البيان الفرنسي اليوم كانت هناك تصريحات لماكرون قال فيها إن لديه تفاهمات مع الرئيس الجزائري حول ملف الذاكرة، لكننا لم نعرف مضمون هذه التفاهمات التي يجب كشفها للجزائريين»، منتقداً تصريحات أخيرة لمستشار الرئيس للذاكرة، عبد المجيد شيخي، قال فيها إن الشعب الجزائري جرّم الاستعمار وإن تجريمه لا يحتاج إلى نص قانوني.

شرق غرب

اشتية يطلب مراقبين دوليين للانتخابات

طالب رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية (الصورة)، أمس الخميس، المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لتمكين الفلسطينيين في القدس المحتلة من المشاركة بالانتخابات العامة، داعياً المجتمع الدولي لإرسال مراقبين على الانتخابات. وقال اشتية خلال لقائه 51 سفيراً وقنصلاً أجنبياً معتمدين لدى دولة فلسطين: «الديمقراطية الفلسطينية يجب ألا تكون رهينة مزاج الاحتلال»، مطالباً المجتمع الدولي «أن يضع ثقله من أجل ذلك».

(العربي الجديد)

الاحتلال يعتقل 18 فلسطينياً من الضفة والقدس

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الخميس، 18 فلسطينياً من الضفة الغربية والقدس المحتلة. وقالت مسؤولة الإعلام في نادي الأسير الفلسطيني، أماني السراحنة، إن قوات الاحتلال اعتقلت 17 فلسطينياً من الضفة، هم 8 من محافظة الخليل، و2 من أريحا، و2 من جنين، و5 من رام الله والبيرة، فيما اعتقلت فتى قاصراً من القدس.

(العربي الجديد)

أحكام قاسية للقضاء الجزائري بحق ناشطين

أفرجت السلطات الجزائرية أمس الخميس، عن الناشط في الحراك محمد تجاديت، المعروف بشاعر الحراك، وعن الناشطين نور الدين خيمود وعبد الحق بن رحماني، بعد إنهائهم لعقوبات سجنية. في المقابل، دانت محكمة عنابة الصحافي مصطفى بن جامع بشهرين سجن موقوفة النفاذ بتهمة كتابات على «فيسبوك»، فيما أصدرت محكمة مستغانم حكماً بالسجن 18 شهراً بحق الناشطة دليلة توانتي، وأدين الناشط محمدي عبد الحكيم في البليدة بالسجن عاماً، لأسباب مشابهة.

(العربي الجديد)

قوات جديدة لـ«الانتقالي» في عدن

أعلن «المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي في اليمن، أمس الخميس، إنشاء قوات جديدة في مدينة عدن جنوبي البلاد، في ظلّ خلاف مع الرئاسة اليمنية حول تعيينات جديدة في مجلس الشورى. وأصدر قائد «قوات الإسناد والدعم» التابعة للمجلس، العميد محسن الوالي، قراراً باستحداث قوات «حزام طوق عدن»، وقضى بتعيين المقدم ناجي البهري قائداً لها والرائد محمد يسلم الصبيحي رئيساً لأركانها، من دون الكشف عن مهامها أو عدد عناصرها.

(الأناضول)

غريفيث وبن مبارك يبحثان عملية السلام

بحث وزير الخارجية اليمني أحمد عوض بن مبارك، أمس الخميس، مع المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث (الصورة)، تحديات عملية السلام، وذلك في اتصال مرئي بينهما. ونقلت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية عن بن مبارك قوله خلال الاتصال إن «ما نعانيه من أزمة إنسانية هو نتيجة لتعنت الميليشيات الحوثية»، مرحباً بالقرار الأميركي لإدراج جماعة الحوثيين في قائمة الإرهاب. من جهته، أكد المبعوث الأممي استمرار جهوده الرامية إلى تحقيق تقدم سياسي.

(الأناضول)

الغلاف

يبحث دونالد ترامب بعد مغادرته البيت الأبيض، السيناريو الأفضل لديمومته السياسية، وللاستفادة من شعبية هائلة راكمها منذ فوزه بالرئاسة في 2016. ومن الأفكار التي تراوده، بعدما صنع تياراً قوياً له داخل الحزب الجمهوري، تأسيس حزب ثالث. هذا الحزب قد يكون أثره محدوداً على الحياة السياسية الأميركية، أو قد يقود إلى تبديل صورتها، عبر شقّ الحزب الجمهوري إلى حزبين، معتدل ومتطرف. ويخضع ذلك لاستطلاعات سيقوم بها فريق ترامب، ولمدى قدرة الحزب المحافظ على الصمود في وجه الترامبية

ترامب والحزب الثالث

تهديد الثنائية الأميركية وتقسيم الجمهوريين

واشنطن ـ **العربي الجديد**

«سأعود بطريقة أو بأخرى». هذا ما وعد به الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب جمهوره، أول من أمس الأربعاء، لدى مغادرته البيت الأبيض، للمرة الأخيرة، إلى حيث سيكون مقرّ إقامته الرسمي في ولاية فلوريدا. هناك، سيبحث الرئيس الجمهوري الذي لم يفز بولاية ثانية، أكثر من سيناريو للبقاء على الساحة السياسية، مستمداً القوة من «الترامبية» التي أضحت علامة فارقة في التاريخ الأميركي. وعلى الفور، خرجت تقارير إعلامية للحديث عن بحث ترامب بتأسيس حزب ثالث، في مواجهة الحزبين الديمقراطي والجمهوري العريقين، قد يحمل اسم «الحزب الوطني» أو «حزب الوطنيين». هذا الحزب، إن أبصر النور، فليس معلوماً ما إذا كان سيتزعمه ترامب للترشح مرة ثالثة للرئاسة، بعد أربعة أعوام، وهو أمر يتوقف على فشل محاولة عزله للمرة الثانية في الكونغرس، بتهمة التحريض على اقتحام مؤيديه مبنى الكابيتول، في 6 يناير/ كانون الثاني الحالي. وإذا كان ترامب قد احتاج 30 عاماً من التفكير ليترشح أخيراً للرئاسة في العام 2016، لا سيما بسبب إحباطه من سياسات سلفه باراك أوباما، ولو أنها رغبة ظلّت تراوده طوال سنوات عمله في إدارة الإمبراطورية العقارية لآل ترامب، فإن الوقت ليس طويلاً أمام الرجل السبعيني لاستكمال «نضاله» السياسي و«جعل أميركا عظيمة مجدداً». لكن كثيرين، في مقابل الـ75 مليون أميركي الذين صوّتوا لصالحه في انتخابات 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، لا يزالون ينظرون إلى ترشح ترامب في 2016، وسلوكه طوال عهده، كاستكمال لتجارة مربحة للعائلة. ولن تكون بعيدة عن ذلك، برأيهم، إمكانية ظهور حزب جديد، ولو متطرف، يكون ترامب زعيمه. وبرأيهم، فسيكون في صلب أي حزب لترامب كلّ من أولاده إيفانكا وإريك ودونالد ترامب جونيور، وصهر العائلة جاريد كوشنر، وأفراد آخرين من عائلة الملياردير الأميركي.

لكن هذا التصور لفكرة تأسيس ترامب حزباً جديداً، لا يحجب حقائق أكثر خطورة، قد تكون دافعة لمثل هذه الخطوة، ومنها صلابة داعمي ترامب في الولايات الحمراء، من أصحاب النزعة الانعزالية والتعصب العرقي والعنصرية، ومعاداة العولمة، والذين صوّتوا بكثافة له. وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» قد كتبت، في يناير 2016، أن حلم الأميركيين بوجود مرشح وسطي لحزب ثالث في تاريخ الولايات المتحدة لم يمت يوماً، لكن تأسيس حزب من اليمين المتطرف لم يكن وارداً يوماً في قاموسهم المعلن. وربما يكون ذلك قد ظلّ مستقراً قبل وصول أوباما إلى البيت الأبيض. فبخلاف مرشحي مرحلة العبودية، لم يأت رئيس متطرف إلى البيت الأبيض قبل ترامب، ولم يظهر أي حزب سياسي متطرف بالمعنى التقليدي. وفي انتخابات الرئاسة التي تنافس فيها كلّ من ترامب والديمقراطية هيلاري كلينتون، كان التصور لدى قاعدتي كلا الحزبين الأساسية هو أن المعركة تجري بالنسبة لكلّ منهما بين السيئ والأسوأ. وأظهر تقرير لمعهد «غالوب»، في سبتمبر/ أيلول 2016، أن 57 في المائة من الأميركيين يواصلون الاعتقاد بوجود حاجة ملحة لتأسيس حزب أميركي ثالث. ولفت المعهد إلى أن هذا الرقم كان منقسماً بتعادل بين المؤيدين للحزب الثالث أو الراضين عن أداء حزبيهما التقليديين، بين 2008 و2016، أي فترة حكم أوباما.

وفي تقرير لها أول من أمس الثلاثاء، ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن ترامب بحث خلال الأيام الماضية مع مساعديه فكرة تأسيس حزب جديد في محاولة لمواصلة التأثير السياسي بعد مغادرته البيت الأبيض. وذكرت الصحيفة أن ترامب قال إنه يريد أن يطلق على الحزب الجديد اسم الحزب الوطني. وربطت الخبر بالخلافات والابتعاد الذي حصل بين ترامب وقيادات جمهورية بارزة، كزعيم الأغلبية السابقة في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل. وقالت الصحيفة إن أي محاولة لإنشاء حزب ثالث ستلقى معارضة قوية على الأرجح من المسؤولين في الحزب الجمهوري. وذكرت «أسوشييتد برس» أن ترامب قد يتكفّى بعض الوقت عن السياسة، إذ سيكون منشغلاً بطلب عزله الذي أصبح في يد مجلس الشيوخ. وكانت وجوه إعلامية من اليمين المتطرف الأميركي قد تداولت اسم «الحزب الوطني» على منصات التواصل الاجتماعي خلال الأيام الماضية. وذكر موقع «فوربس» أن ترامب ربما يكون قد استمد الاسم منها.

ولطالما اعتبر النظام السياسي الثنائي الحزبية في الولايات المتحدة، متيناً، لا سيما أولاً، لجهة صلابة الولاءات والانخراط والوفاء الشعبي لأي من الحزبين التقليديين، أو انتخابياً، لجهة نظام تصويت المجمع الانتخابي، أو «أول الفائزين يأخذ كل الأصوات». ويعني ذلك، كما كل مرّة في التاريخ الأميركي، أن أي مرشح لحزب ثالث ليس بإمكانه سوى أن يكون من «المفسدين». هذا الأمر قاله الحزب الديمقراطي قبل أربعة أعوام، عن المرشحين غاري جونسون (الحزب الليبرتاري)، وجيل ستين (الخضر)، متهماً إياهما بمنح الفوز لترامب.

وعرف التاريخ الأميركي نظرية الإفساد الانتخابي طويلاً، لكن أكثرها استذكاراً كان عندما حشد الجمهوري تيودور روزفلت (رئيس الولايات المتحدة من 1901 إلى 1909)، التقدميين في الحزب، تحت مسمى الحزب التقدمي أو «ذا بول موز»، لقارعة مرشح الجمهوريين الرئيس ويليام هوارد تافت، في 1912، ما أدى إلى فوز الديمقراطي وودرو ويلسون، بعدما حصد روزفلت 27 في المائة من الأصوات. وبعد «إفساده» لإمكانية فوز الديمقراطيين في 2016، فإن مرشحي أحزاب الدرجة الثانية في البلاد، أفادوا الحزب الأزرق في 2020. وبحسب الاستطلاعات، فإن ناخبي الأحزاب الثالثة صوّتوا بكثافة هذه المرة لجو بايدن. وكان التصويت لمرشحي الأحزاب الثانوية قد بلغ قبل 4 أعوام حوالي 7,8 ملايين صوت، لكنه انتهى في 2020 بحدود 2,8 مليون صوت. وستبقى نظرية الإفساد قائمة إذا ما مضى ترامب في انتقامه، لا سيما من الجمهوريين، كما أن إمكانية عزله ستُعزز صورته كضحية لدى لمناصريه. هؤلاء، الأميركيون خصوصاً في الأرياف العميقة في الجنوب، يرون في وصول بايدن إلى السلطة وعودة قادة جمهوريين إلى مواقعهم التقليدية، انهياراً لكل ما سعى ترامب لتنفيذه من أجلهم. وتربط قاعدة ترامب بينه وبين تحسن الاقتصاد ما قبل الوباء، وبين ذلك وأيديولوجية الانكفاء ومحاربة العولمة التي أدخلت البلاد مرات في انكماش اقتصادي.

وإذا ما مضى ترامب في خطته، فقد لا يقتصر أثرها على إفساد فوز الجمهوريين في الانتخابات المقبلة، أياً كان شكلها. تقسيم الحزب الجمهوري بين «الترامبيين» و«أبداً لا لترامب»، أصبح، بحسب متابعين، أمراً واقعاً، سواء أسسَ الرئيس السابق حزباً ثالثاً أم لا. فبالنسبة إلى بقاء تأثيره في الحزب، فإن بإمكانه أن يبقى زعيماً للحزب المحافظ بحكم الأمر الواقع. ويحصل ذلك، بسبب شعبيته، وقدرته على تنصيب الموالين له في هيكلية الحزب، ودعم مرشحين، ودعم أفراد عائلته للوصول إلى مناصب رفيعة حكومية، أو حتى للبيت الأبيض.

ورأى ريك ويلسون، من «مشروع ويلسون»، وهي لجنة عمل سياسية أنشئت لمنع ترامب من الترشح للرئاسة في 2016، أنه مع إمكانية انشقاق الحزب الجمهوري، فقد «أصبحنا في صلب الحزب الثالث، لكنه لن يكون حزباً أميركياً، بل سيسخر للسلطوية، ولرغبات عائلة واحدة». واعتبر أن «مساحات السياسة الأميركية ظلّت، لوقت طويل، محكومة من يمين الوسط ويسار الوسط، وأن أطراف الحزبين لم يكونوا يوماً بهذا التأثير. اليوم، لدينا صوت قوي في اليمين المتطرف وهو الترامبية»، راسماً صورة قاتمة عن مستقبل الحزب الجمهوري إذا ما مضى ترامب في خطته.

ستنسيطر عائلة ترامب على أي حزب جديد (جيم بورغ/فرانس برس)

قد يحمل الحزب الذي سيؤسسه ترامب اسم «الحزب الوطني»

سيعزز عزل ترامب صورته كضحية لدى قاعدته الشعبية

تأييد متواصل

علّق السيناتور الجمهوري لينديسي غراهام (الصورة)، الذي عارض ترشح دونالد ترامب للرئاسة في 2016، ثم أصبح حليفاً له، على إمكانية تأسيس الأخير لحزب. وقال غراهام لـ«فوكس نيوز»: «آمل ألا يفعل ذلك. آمل أن يبقى زعيم الحزب. إن الجمهوريين الذين يريدون محوه، سيكونون فعلياً في طور محو أنفسهم». وذكر استطلاع أخير لـ«مورنينغ كونسالتينغ» أن 42 في المائة من الناخبين الجمهوريين سيختارون ترامب رئيساً في 2024، مقابل 12 في المائة لمايك بنس.

رصد

استلام بايدن: ترحيب أوروبي وهواجس إسرائيلية

في الوقت الذي يترقب فيه العالم خطوات الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن، حيال السياسة الأميركية الجديدة، رحّبت أوروبا بنقضه قرارات سلفه دونالد ترامب

بدت معظم ردود الفعل الأوروبية متفائلة نسبياً بالرئيس الأميركي الجديد جو بايدن، خصوصاً بعد توقيعه سلسلة أوامر رئاسية في يومه الأول، كوقف عملية مغادرة واشنطن منظمة الصحة العالمية، وإنهاء الحظر المفروض على دخول رعايا دول ذات أغلبية مسلمة إلى الولايات المتحدة، وتعزيز حماية البيئة وتشديد إجراءات مكافحة جائحة كوفيد-19. والعودة إلى اتفاق باريس للمناخ. وفي أبرز الردود الأوروبية، عبرت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في كلمة لها بالبرلمان الأوروبي، عن ترحيبها بـ«صديق أوروبا بعد 4 سنوات طويلة». من جهتها، رحّبت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، بتنصيب بايدن، معتبرة أن «هناك نطاقاً أوسع بكثير»، خصوصاً في مجال المناخ، للتعاون مع الرئيس الأميركي الجديد. وقالت في مؤتمر صحافي «إذا نظرتم ببساطة إلى الأوامر الرئاسية التي وقّعها أمس (الأربعاء بايدن)، يمكنكم ملاحظة أن بإمكاننا العمل معاً من جديد». وأضافت أن في الوقت نفسه «ندرك أنه مع تنصيب الرئيس الأميركي الجديد ستحصل أيضاً مناقشات حول طريقة القيام بالأمور بشكل جيّد للبلدين»، مشيرةً إلى أنه لا ينبغي توقع تفاهم حول كافة المواضيع.

من جهته أبدى الاحتلال ترحيبه بقرار بايدن إبقاء السفارة الأميركية في القدس المحتلة، وعدم التراجع عن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. في المقابل، يخشى الاحتلال من مواقف بايدن في الملف النووي الإيراني وفي مسار القضية الفلسطينية. وأفاد موقع «والاه» الإخباري الإسرائيلي، أمس الخميس، أن «كبار المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية وقادتهم يعانون حالياً من أعراض مدمني المخدرات في عملية إعادة التأهيل، بعد تدليلهم لمدة أربع سنوات مع دونالد ترامب». وأضاف «قلق نتنياهو مفهوم وليس مفاجئاً، وتبذل إدارة بايدن جهداً لتهدئة هذه المخاوف قليلاً، ولكن ليس من المؤكد أن تنجح في ذلك». وأشار إلى أنه «في جلسة الاستماع في الكونغرس، حاول وزير الخارجية المكلف أنتوني بلينكن إرسال رسائل مطمئنة بشأن الملف الإيراني، ليس فقط للجمهوريين، ولكن أيضاً لإسرائيل ودول الخليج الذين قالوا في الأسابيع الأخيرة لأي شخص كان على استعداد للسماع، إن بايدن يجب ألا يعود إلى اتفاق مع إيران، وأن عليه التشاور معهم مسبقاً». وقال الموقع إن «بلينكن رد بالقول إن الطريق طويلة قبل العودة إلى الاتفاق النووي؛ وأنه قبل اتخاذ أي قرار، ستتشاور إدارة بايدن مع حلفائها في الشرق الأوسط».

واستدرك «ليس من المؤكد أن كلام بلينكن يطمئن نتنياهو وفريقه، فالمرشح الرئيسي ليصبح المبعوث الأميركي إلى إيران هو روب مالي، الذي كان مستشار الرئيس الأسبق باراك أوباما للشرق الأوسط خلال الاتفاق النووي مع إيران. وإذا ما تم تعيينه، فسيكون الشخص الذي يدير المفاوضات نيابة عن الولايات المتحدة. مع العلم أن مالي يتمتع بعلاقات جيدة مع الإيرانيين وعلاقة باردة مع نتنياهو». وأضاف الموقع الإخباري الإسرائيلي أن «نتنياهو يشعر بالقلق بشأن مالي، ونائبة وزير الخارجية ويندي شيرمان، اللذين كانا مهندسي الاتفاق النووي، أضف إلى ذلك رئيس وكالة المخابرات المركزية الجديد وليام بيرنز ومستشار الأمن القومي لبايدن، جيك سوليفان، الذي أجرى المحادثات السرية مع إيران». وكان نتنياهو قد دعا بايدن إلى «تعزيز التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي» و«مواصلة توسيع نطاق السلام» بين إسرائيل ودول عربية.

بدورها، هنّأت الصين بايدن، واستخدمت كلمات من خطابه لتدعو هي أيضاً إلى «الوحدة» في العلاقات بين البلدين. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصيني هوا تشانيينغ للصحافيين: «لاحظت أن الرئيس بايدن شدّد مرات عدة في خطابه على كلمة (وحدة). أعتقد أن هذا تحديداً ما نحتاجه حالياً في العلاقات الصينية الأميركية». ولن تكون العلاقة بين الجانبين سهلة، بعد اعتبار متحدثة باسم مجلس الأمن القومي في إدارة بايدن، أن تحرك الصين لفرض عقوبات على مسؤولين سابقين في إدارة ترامب كان «غير مثمر وتهكميا». وحثت الأميركيين من الحزبين الديمقراطي والجمهوري على إدانة هذا الإجراء. وكانت الصين قد أعلنت عن فرض عقوبات على وزير الخارجية السابق مايك بومبيو و27 من كبار المسؤولين الآخرين في عهد ترامب. وقالت وزارة الخارجية الصينية إن بومبيو والآخرين «خططوا وروجوا ونفذوا تحركات تدخلت في شؤونها الداخلية».

وتدهورت العلاقات الصينية الأميركية إلى أدنى مستوياتها في عهد ترامب الذي شنّ حرباً تجارية وتكنولوجية على الصين. مع ذلك، فقد ذُعيت ممثلة تايوان في الولايات المتحدة رسمياً لحضور حفل تنصيب الرئيس الأميركي الجديد، في خطوة قالت تايبيه إنها سابقة منذ أن قررت واشنطن في 1979 الاعتراف ببكين. ونشرت المبعوثة التايوانية شاو باي ـ كهيم صورة لها أثناء مراسم التنصيب، أول من أمس الأربعاء، وكتبت أنها «تشرّفت بتمثيل شعب وحكومة تايوان هنا». وأضافت أن «الديمقراطية هي لغتنا المشتركة والحرية هي هدفنا المشترك».

من جهته، أعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، استعداد بلاده للحوار مع الولايات المتحدة، والانخراط في بداية جديدة قائمة على الاحترام والاعتراف المتبادل. وقال في كلمة خلال حفل تكريم بلاده، إن فنزويلا تمتلك علاقات رائعة مع الشعب الأميركي. وأعرب عن أمله في أن يحالف الحظ بايدن، لإدارة الأزمات والمشاكل في الولايات المتحدة، مطالباً إياه بأن يكون عادلاً تجاه فنزويلا، وعدم مواصلة سياسات سلفه دونالد ترامب.

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس، رويترز)

شاركت تايوان في حفل تنصيب بايدن (Getty)

بلينكن للإسرائيليين: الطريق طويلة قبل العودة للاتفاق النووي

تقرير

طهران تراقب بايدن... وتباينات داخلية

تسعى حكومة الرئيس الإيراني حسن روحاني لاختبار مدى استعداد إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لرفع العقوبات عن طهران

طهران ـ **صابر غل عنبري**

لم تُخفِ إيران فرحها بانتهاء ولاية الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، وهو ما عبّر عنه الرئيس حسن روحاني صراحة، واصفاً إياه بـ«الظالم والمستبد والإرهابي»، وشاكراً الله على انتهاء ولايته. وكان ترامب الأكثر عداء لطهران منذ انقطاع العلاقات الثنائية بين البلدين، إثر أزمة الدبلوماسيين الأميركيين في 1980 في طهران، وبدء صراع ثنائي مستمر، أدخلته سياسات ترامب في مرحلة غير مسبوقة خلال السنوات الأربع الأخيرة، باتخاذ استراتيجية «الضغوط القصوى». لكن هذا الفرح الكبير الذي يبديه المسؤولون الإيرانيون، لا يُقابل بفرح مماثل بمجيء الرئيس الديمقراطي جو بايدن المؤيد للاتفاق النووي والدبلوماسية.

ففي الوقت الذي تعتبر فيه إدارة روحاني مجيء بايدن إلى السلطة «فرصة» لإحياء الدبلوماسية بين طهران وواشنطن، على غرار المسار الذي اتخذه الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، يرى المحافظون ومؤسساتهم عكس ذلك، بل ويطالبون الحكومة بعدم «الرهان» على الخارج، بل بالاعتماد على الحلول الداخلية.

هذه الخلافات الداخلية «ليست جديدة بل مستمرة»، وفقاً لما يقوله مدير الدراسات العالمية في مركز الدراسات الاستراتيجية في الرئاسة الإيرانية دياكو حسيني، لـ«العربي الجديد»، مضيفاً أن حكومة روحاني «التي كان لها دور كبير في التوصل إلى الاتفاق النووي، تسعى اليوم إلى الاستفادة من الفضاء الذي تشكّل لاختبار مدى استعداد إدارة بايدن للعودة إلى الاتفاق النووي ورفع العقوبات». إلا أن هذا التباين في الموقف من إدارة بايدن، له سبب مستجد، غير الخلافات التاريخية بين جناحي السلطة في إيران، فهو حسب حسيني بسبب الأجواء الانتخابية التي تعيشها إيران استعداداً لاستحقاق الرئاسي خلال يونيو/حزيران المقبل.

في السياق نفسه، تشير مصادر متابعة مقرّبة من الحكومة، لـ«العربي الجديد»، إلى أن روحاني يحرص على أن يختم ولايته الثانية والأخيرة برفع العقوبات أو خفضها على أقل تقدير، للمحافظة على الوزن الانتخابي لفريق الإصلاحيين من بعده، ممهداً كذلك الطريق لإحياء الدبلوماسية مع واشنطن التي انقطعت المباحثات معها بعد وصول ترامب إلى السلطة في العام 2017. في حين يرى البعض أن انتظار الإدارة الأميركية الجديدة نتائج الانتخابات الرئاسية المقبلة في إيران لرسم استراتيجيتها تجاه طهران، قد يفوّت الفرصة أمام إحياء الدبلوماسية الثنائية، وقد تترتب عليه تداعيات قد لا ترغب بها ذات الإدارة. وهذا ما يؤكده حسيني، معتبراً أن من شأن هذا الانتظار أن «يطيح بالفضاء الناعم الذي خلقه الاعتدالیون، ويدفع إيران نحو تبني رؤية أكثر تشدداً في العلاقات الخارجية».

كما أن عودة واشنطن إلى الصفقة النووية «ليست سهلة وتعتريها تحديات كبيرة، في مقدمتها معارضة جهات متنفذة في الولايات المتحدة، وجهات إقليمية كإسرائيل والسعودية»، وفق حسيني. مع ذلك، فهذه العودة «الصعبة» بحد ذاتها، ليست مطلب إيران الأساسي، بل إن مطلبها يتمثل في «رفع العقوبات» كما قال المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، وذلك بعدما راجت توقعات في الأوساط الإيرانية بأن إدارة بايدن قد تعلن العودة إلى الاتفاق النووي من دون رفع العقوبات.

في المقابل، لا إشارات لا من قريب ولا من بعيد، من فريق بايدن إلى وجود نيّة لرفع العقوبات، بل هناك حديث أميركي عن عودة مشروطة لإدارة الرئيس الأميركي إلى الاتفاق النووي، إذا عادت طهران إلى تنفيذ تعهداتها النووية التي أوقفتها منذ أكثر من عامين، مع تصاعد الدعوات الأميركية (من بايدن وفريقه) والأوروبية، لضرورة التوصل إلى اتفاق شامل، يتناول برنامج إيران الصاروخي وسياساتها الإقليمية. لكن «الجمهورية الإسلامية لن تتفاوض على خطوطها الحمراء ولن تساوم على حقوقها السيادية»، كما يقول البرلماني المحافظ البارز عباس غلرو، لـ«العربي الجديد»، مضيفاً أن إيران في ما يتعلق بالاتفاق النووي «ستتعامل بالمثل، أي خطوة مقابل خطوة، ولن تقبل التفاوض عليه مرة أخرى».

في الأثناء، ثمة قراءة أن الملف الإيراني بالأساس لا يشكل أولوية للإدارة الأميركية الجديدة، وأن لها أولويات أخرى وانشغالات داخلية. ولم يشتمل خطاب تنصيب بايدن على أي ذكر للملف النووي الإيراني، إلا أن طهران، التي تؤكد أنها غير مستعجلة على عودة بايدن للاتفاق، تحثّ الأطراف جميعاً على رفع العقوبات، التي لها آثار خانقة على الاقتصاد الإيراني. وانطلاقاً من ذلك، شرعت في اتخاذ خطوات نووية تصعيدية، مثل رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 20 في المائة خلال الأسابيع الأخيرة التي سبقت وصول بايدن إلى السلطة، وذلك على ما يبدو بدافع فرض أجندة محددة عليه، أو تحسين شروط التفاوض، إن حصل، وفق مراقبين. وجاءت هذه الخطوات في إطار قانون «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات» الذي أقره البرلمان أخيراً. ويرى غلرو أن هذا القانون البرلماني يحمل رسالة واضحة لجميع أطراف الاتفاق النووي، وتحديداً الطرف الأوروبي، وهي «ضرورة رفع العقوبات».

في النتيجة، يبدو أن الفارق شاسع بين طهران وواشنطن، وأن الأزمة عميقة وملفاتها معقدة ومتعددة. وعليه، يتوقع الخبير الإيراني سعدالله زارعي، المقرب من دوائر صنع القرار، في حديث لـ«العربي الجديد»، عدم حصول «اختراق كبير» في الملفات الخلافية. لكن زارعي لا يستبعد اتخاذ إدارة بايدن «خطوات صغيرة» و«دعائية» في موضوع رفع العقوبات، أو تحرير أرصدة إيرانية مجمدة في الخارج، أو العمل وفق مبدأ «الأقل مقابل الأقل»، لتسويقها في العالم، والقول «إنها فعلت كذا وكذا وتمارس بها ضغوطاً على الجمهورية الإسلامية».

يطالب المحافظون الحكومة بعدم «الرهان» على الخارج

يحاول روحاني المحافظة على الوزن الانتخابي للإصلاحيين من بعده (الأناضول)

شرق غرب

المغرب: نقل قادة «حراك الريف» إلى سجون متفرقة

قررت إدارة السجون بالمغرب، أمس الخميس، ترحيل سجناء قادة «حراك الريف» من سجن طنجة شمالي البلاد إلى مؤسسات أخرى. وذكرت إدارة السجون، في بيان، أن القرار يأتي «بالنظر إلى السلوكيات المخالفة للقانون الصادرة عن السجناء المعتقلين بالسجن المحلي طنجة 2 على خلفية أحداث الحسيمة». وأشارت إلى أن السجناء «رفضوا الامتثال لأوامر إدارة المؤسسة، وتجاهلوا تنبيهاتها وتحذيراتها المتكررة، ولم يوقروا مؤسسات الدولة، فضلاً عن تهديدهم بالدخول في إضرابات جماعية عن الطعام».

(الأناضول)

السودان يتمسك بحل أفريقي لسد النهضة

أكد وزير الري والموارد المائية السوداني ياسر عباس (الصورة)، خلال اجتماعه مع سفراء أجانب في الخرطوم أمس الخميس، تمسك بلاده بحل أفريقي لملف سد النهضة الإثيوبي. ونقلت وزارة الري، في بيان، عن السفيرة الهولندية لدى الخرطوم كارفن بوفن قولها إن «بلادها تتابع باهتمام المحادثات بين السودان ومصر وإثيوبيا».

(الأناضول)

القوات الأفغانية تقتحم سجناً لـ«طالبان»

اقتحمت القوات الأفغانية الخاصة، ليل أمس الأول الأربعاء، سجناً لحركة «طالبان» في إقليم هلمند جنوب البلاد، وأفرجت عن 27 شخصاً بينهم جندي سابق في الجيش. وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأفغانية، فواد أمان، إن القوات الخاصة قتلت خلال العملية أحد حراس السجن وصادرت كمية من الأسلحة. وأعلنت وزارة الدفاع، في بيان، مقتل عشرة مسلحين بقصف لسلاح الجو الأفغاني في الإقليم ذاته.

(العربي الجديد)

تركيا تطالب أوروبا بتعزيز العلاقات معها

شدد وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو (الصورة)، قبل اجتماعه مع وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل في بروكسل أمس الخميس، على ضرورة إيجاد أجواء إيجابية في علاقات الاتحاد الأوروبي مع أنقرة، مشيراً إلى أن العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي لم تكن على ما يرام خلال 2020. وقال إن «الإرادة السياسية لإيجاد أجواء إيجابية في العلاقات، ظهرت لدى الطرفين، عقب قمة زعماء الاتحاد الأوروبي في ديسمبر/ كانون الأول الماضي».

(الأناضول)

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تدين أوكرانيا

دانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أمس الخميس، أوكرانيا بسبب «انتهاكات عديدة» لحقوق الإنسان خلال قمعها التظاهرات في ساحة ميدان في 2014، معتبرة خصوصاً أن الدولة «مسؤولة» عن مقتل متظاهر. وقالت المحكمة، في بيان، إن «السلطات تعمدت سوء المعاملة والدولة مسؤولة عن مقتل أحد المتظاهرين». ورأى القضاة بالإجماع أن السلطات «حاولت عمداً تعطيل التظاهرات السلمية» عبر اللجوء إلى «عنف مفرط».

(فرانس برس)

هل يتكرر سيناريو التسعينيات؟

تخفيض القوات الأميركية في أفغانستان

تتزايد المخاوف من تبعات تخفيض عديد القوات الأميركية في أفغانستان، خصوصاً بحال عدم التوصل لاتفاق في المفاوضات بين الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان»

كابول ـ **صبغة الله صابر**

على الرغم من تأكيد الحكومة الأفغانية أنّ خفض عدد القوات الأميركية في أفغانستان وحتى انسحابها بشكل كامل لن يؤثر سلباً على الوضع الأمني في البلاد، إلا أنّ عامة الأفغان وكذا مراقبين عن كثب للوضع الأمني الآخذ في التردي، قلقون بسبب إعلان الولايات المتحدة، يوم الجمعة الماضي، خفض عدد قواتها إلى 2500 جندي فقط، ما يعني أنها ماضية في تنفيذ اتفاق الدوحة مع حركة «طالبان»، وقد تُخرج جميع قواتها من أفغانستان في منتصف العام الحالي، وفق الاتفاق، في حال لم تُعد إدارة الرئيس الجديد جو بايدن النظر بالاتفاق مع «طالبان»، وهو ما تحدث عنه وزير الخارجية الأميركي الجديد أنتوني بلينكن.

وعن ذلك، قال المتحدث باسم مكتب مستشار الأمن القومي الأفغاني المولوي رحمت الله أندر، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنّ خروج القوات الأميركية من أفغانستان أو خفض عددها «لن يؤثر سلباً على الوضع الأمني في أفغانستان، ذلك لأن 96 في المائة من العمليات العسكرية ضد طالبان والجماعات المسلحة الأخرى، تشنها القوات الأفغانية بمفردها، وهي قادرة على الدفاع عن أراضيها وسيادة الدولة».

في المقابل، رأى النائب الأول للرئيس الأفغاني أمر الله صالح، وهو رئيس الاستخبارات السابق، في تصريح صحافي له أخيراً، أنّ «الولايات المتحدة على عجلة من أمرها»، معتبراً أنّ «القوات الأميركية التي أتت إلى أفغانستان في عام 2001 من أجل إحلال الأمن والقضاء على الجماعات المسلحة، لم تصل إلى هدفها المنشود حتى الآن، لأن لطالبان صولات وجولات من العنف، ولها علاقات وطيدة مع التنظيمات المسلحة كالقاعدة». وأشار إلى أنّ «قرار الولايات المتحدة بالتفاوض مع طالبان، كان صائباً في حد ذاته، غير أنها تنازلت كثيراً لحركة لا اعتماد على وعودها، وهو خطأ قد تدفع المنطقة أثماناً باهظة بسببه». وقال إنّ «الولايات المتحدة عندما أصرّت على الإفراج عن خمسة آلاف سجين للحركة، وفق اتفاق الدوحة، قلنا لهم إنّ طالبان لا اعتماد عليها، وإنّ الخطوة قد تؤدي إلى تصعيد أكبر، غير أنّ الجانب الأميركي وعدنا حينها بأنّ الحركة ستخفض وتيرة العنف، وهو ما لم يحصل، إذ نشاهد الحرب في كل مكان على الرغم من موسم الشتاء».

وتعكس تصريحات صالح، وهو العارف بقدرات القوات الأفغانية بمواجهة «طالبان»، كونه رئيساً سابقاً للاستخبارات، حقيقة ما يدور في الأروقة الحكومية حيال خروج القوات الأميركية. إذ لا شك بأنّ الحكومة الأفغانية لا ترضى بخروج القوات الأميركية بكاملها من أفغانستان في الوقت الراهن، لأنّ المفاوضات مع «طالبان» على الرغم من استمرارها، لم تحرز أي تقدم ملحوظ، وبالتالي القوات الأفغانية بحاجة ماسة إلى دعم القوات الأميركية ومساندتها في مواجهة «طالبان». كما لا شك بأن استمرار الجانب الأميركي في إخراج قواته من أفغانستان، يعتبر نجاحاً للحركة، وهو ما جعلها ترحب بقرار واشنطن الأخير في هذا الشأن. فقد قال المتحدث باسم المكتب السياسي لـ«طالبان» محمد نعيم، في تغريدة على «تويتر»، يوم السبت الماضي، إنّ «خفض عدد القوات الأميركية في أفغانستان، تطور مهم حيال تنفيذ اتفاق الدوحة»، لافتاً إلى أنّ «خروج القوات الأميركية من أفغانستان، يصب في صالح البلدين».

خروج القوات الأميركية في حد ذاته قد لا يهم عامة الأفغان، غير أنّ من يدرك هشاشة الوضع ومن يراقب الحالة الأفغانية عن كثب، يدرك مدى قدرة «طالبان» على الصمود في وجه القوات الأفغانية. ويُخشى من تكرار سيناريو الحرب الأهلية في تسعينيات القرن الماضي، بعد خروج القوات السوفييتية. وفي هذا الشأن، قال المحلل الأمني زبير عصمت، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنّ خروج القوات الأميركية من أفغانستان «أمر يتطلع إليه جميع الأفغان، لكن خروجها قبل الأوان، وفي عجالة، قد يدفع أفغانستان نحو أتون حرب أهلية لا تحمد عقباها»، مضيفاً «نحن نريد خروج القوات الأميركية بكاملها بعد نجاح عملية السلام، وبعد التوافق بين الفرقاء الأفغان على غرار التوافق بين الحركة وواشنطن».

وتأتي النقاشات والجدل في الشارع الأفغاني حول خفض عدد القوات الأميركية في وقت الحرب فيه مستعرة والمواجهات بين الطرفين مستمرة، لا سيما في بعض مناطق الجنوب، حيث تسعى «طالبان» للاستيلاء على مناطق جديدة قبل الدخول إلى موسم الحرب (في الربيع)، تحديداً في إقليم قندهار، معقل الحركة السابق، وإقليم هلمند المجاور له، وهو بؤرة الحرب منذ عقدين. كذلك في الشمال، وتحديداً في إقليم قندوز، حيث استخدمت «طالبان» مرتين خلال الأيام الأخيرة، طائرات بدون طيار بدائية الصنع، لقصف مواقع الجيش الأفغاني، وهو ما أثار تساؤلات ومخاوف كثيرة.

مسؤول أفغاني: القوات الأميركية لم تنجح بإحلال الأمن

جنود في نيويورك عائدون من أفغانستان، ديسمبر 2020 (جون مور/Getty)

وفي آخر أعمال العنف، قتل 16 من عناصر الأمن الأفغاني في هجوم واسع لـ«طالبان»، ليل الإثنين الثلاثاء، على مراكز أمنية في مديرية دشت أرجي بإقليم قندوز. كما قتل أربعة من عناصر الأمن في هجومين مختلفين في إقليم بغلان المجاور لقندوز، وفق ما قالت مصادر أمنية لـ«العربي الجديد».

وإلى جانب المعارك، شكّلت قضية الاغتيالات المستمرة في العاصمة كابول، وفي الأقاليم الرئيسية، هاجساً كبيراً وأثارت مخاوف عامة الناس، لا سيما أنها تستمر وبشكل شبه يومي، من دون أن يعرف أحد الجهة المنفذة لها. وأثارت قضية اغتيال قاضيتين في المحكمة الأفغانية، الأحد الماضي، في منطقة تيمني في قلب العاصمة كابول، مع سائق سيارتهما، ردود فعل كثيرة في الشارع الأفغاني، إذ لاذ المهاجمون بالفرار في وضح النهار وعلى مرأى من الجميع، فقد نُفّذت العملية في منطقة مكتظة بالناس، تحيطها حواجز أمنية من مختلف أطرافها، وهو ما يشير إلى مدى هشاشة الإجراءات الأمنية. كما تمكن مسلحون، مساء الإثنين الماضي، من اغتيال رئيس الحكومة المحلية في مديرية واشير بإقليم هلمند، ويدعى حاجي عبد الظاهر، وذلك في منطقة لشكر كاه، مركز هلمند. وفي اليوم ذاته، تمّ اغتيال اثنين من المسؤولين في الاستخبارات في مدينة بول عالم، مركز إقليم لوجر المجاور للعاصمة، بينما أصيب رئيس إدارة البيئة المحلية في إقليم غزنة، عبد الولي، بجروح بعد تعرضه لمحاولة اغتيال في مدينة غزنة، مساء الإثنين كذلك.

وفي الإشارة إلى القضية، قال النائب الأول للرئيس الأفغاني أمر الله صالح، الذي يتولى مسؤولية أمن العاصمة لفترة مؤقتة، إنّ «طالبان تقف وراء هذه الاغتيالات ولكن لا تتبناها»، موضحاً في تصريحات صحافية، أنّ «السبب الأساسي وراء استمرار الاغتيالات هو أن مسلحي طالبان يعتقدون أنه في حال أسرهم من قبل السلطات الأمنية، فإنه سيتم الإفراج عنهم في وقت لاحق، ولذلك أعتبر أن الحل الوحيد هو تطبيق حكم الإعدام في حق أسرى الحركة». وهو الأمر الذي أثار حفيظة «طالبان»، وقال المتحدث باسمها ذبيح الله مجاهد، في تعليق على تصريحات صالح، إنّ الحكومة «إذا أقدمت على تنفيذ حكم الإعدام، فإنّ طالبان أمامها أيضاً خيارات كثيرة».

هذا، ويستعد طرفا النزاع لموسم الحرب (في الربيع)، في حين أن الحكومة لم تكتف بالاستعداد لهذا الموسم، بل بدأت القوات الخاصة كذلك بشن عمليات ليلية على معاقل «طالبان»، وهي العمليات التي كانت قد توقفت لفترة في أعقاب اتفاق الدوحة. كما أمرت الحكومة جبهات القتال بالتأهب الكامل، إذ قام مستشار الأمن القومي الأفغاني حمد الله محب بزيارة إلى الشمال، الأسبوع الماضي، وناقش الوضع مع المسؤولين الأمنيين هناك. كما قام هذا الأسبوع بزيارة تفقدية لإقليم هلمند وناقش مع المسؤولين في ستة أقاليم جنوبية الخطط الأمنية المستقبلية.

من جهته، قال قيادي في حركة «طالبان»، لـ«العربي الجديد»، مفضلاً عدم الكشف عن هويته، إنّ الحركة «تستعد على أكمل وجه لإزالة العقبات الموجودة في وجه النظام الإسلامي»، وأن ذلك «سيكون الخيار الوحيد إذا لم يتوصل الطرفان إلى حل بشأن النزاع خلال المفاوضات الجارية بينهما في الدوحة». وهو ما يعني أن الشعب الأفغاني سيكون على موعد مع موسم حرب جديد، لذا تتجه جميع الأنظار صوب مفاوضات الدوحة، علّها تجد حلاً للمعضلة وتخرج الأفغان من مأزق وتبعات الحرب المستعصية.